المحتويات

التفاصيل	عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية		أ
الإهداء		ب
الشكر والتقدير		ج
المقدمة		١-٢
المبحث الأول	علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة السياسية في الدول الغربية	٣
المطلب الاول	علاقة الجيش بالمؤسسة السياسية في الدول الغربية	٣-٦
المطلب الثاني	علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة السياسية في الدول النامية	٦-١٠
المبحث الثاني	النظام السياسي التركي	١١
المطلب الاول	المؤسسات الدستورية	١١-١٦
المطلب الثاني	انقلاب كنعان ايفرين ودور الجيش بالحفاظ على مبادئ اتاتورك	١٦-١٩
المبحث الثالث	المحاولة الانقلابية الاخيرة ٢٠١٦	٢٠
المطلب الاول	اسباب الحاولة الانقلابية ٢٠١٦	٢٠-٢١
المطلب الثاني	الاثار السياسية للمحاولة الانقلابية ٢٠١٦	٢١-٢٣
الخاتمة		٢٤
المصادر		٢٥-٢٦

المقدمة

تؤثر في سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها الاقليمية والدولية عوامل عده ، داخلية تتمثل بـ (الاحزاب السياسية ، المؤسسة العسكرية ،الرأي العام ،جماعات الضغط والمصالح وكذلك عوامل اجتماعية واقتصادية اخرى) وعوامل اقليمية ودولية ناجمة عن تأثيرات الموقع الجيوستراتيجي لتركيا وعضويتها في حلف شمال الاطلسي (الناتو) وعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل والاتحاد الاوربي وتطلع تركيا لدور فاعل في الشرق الاوسط والبلقان واسيا الوسطى والقوقاز ، وقد اسهمت هذه العوامل باحداث تطورات مهمة على صعيد السياسة التركية على المستويين الاقليمي والدولي .

والمؤسسة العسكرية عموماً من الموضوعات المهمة في الحياة السياسية والاجتماعية وان الباحث في بناء المجتمع وتطوره عندما يريد ان يدرس طبيعة المتغيرات المساهمة في بنائه كمتغيرات مستقلة سيجد ان من بينها المؤسسة العسكرية ، وذلك لما لهذه المؤسسة من امكانيات مادية وبشرية ، الى جانب دورها في تحقيق الاستقرار كأرضية صالحة ال بد منها حتى تنطلق عملية التطور والبناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

اهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من كونها موضوع قديم وحديث ، ولم يجرِ البحث فيه بشكل علمي ـ أكاديمي ، لاسيما وأن العلاقة بين الحكومة والمؤسسة العسكرية موضوعة الدراسة تجري من أجل معرفة الحقائق الأساسية الآتية : ـ

١. طبيعة تعاطي الحكومة مع المؤسسة العسكرية .

٢. مدى قدرة النظام السياسي الحاكم في الدول العربية على إستيعاب المؤسسة العسكرية في نظام مؤسساتي.

مشكلة البحث

في الوقت الذي تُقر فيه الدراسة بوجود مشكلة تدخل الجيش في السلطة السياسية تتفاقم في أوقات الأزمات السياسية والاجتماعية، فإنها تؤكد الحاجة المُلحة إلى إيجاد حلول ناجعة وحقيقية لها.

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة اسباب تدخل الجيش في السلطة السياسية في الدول الغربية وفي الدول النامية ثم تركيا ،وكذلك معرفة اسباب الانقلاب الاخير في تركيا ومعرفة اسبابه وتداعياته.

منهجية البحث

انتظم الدراسة في ثلاث مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة

تطرقنا في المبحث الاول: علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة السياسية في الدول الغربية.

وفي المبحث الثاني تناولنا : النظام التركي السياسي

اما المبحث الثالث فكان عن : المحاولة الانقلابية الاخيرة

والخاتمة

المبحث الاول

علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة السياسية في الدول الغربية

تستعرض هذه التدوينة أبرز المحاولات النظرية لفهم طبيعة دور الجيش في النظام السياسي، وتسعى لتقدم للقارئ أبرز المفاهيم والأدوات التحليلية التي تساعد في فهم التباين في سلوك الجيش واستجابته للانتفاضات الشعبية والأنظمة الجديدة التي أوجدتها. حظي دور المؤسسة العسكرية باهتمام كبير في دوائر العلوم الاجتماعية، حيث تطور حقل نظري تحت اسم العلاقات المدنية العسكرية (Civil-Military Relations)، يعنى بدارسة أنماط العلاقة بين الجيش كمنظمة مسلحة، والإدارة السياسية للدولة، والمجتمع ككل. كما يسعى عدد من الباحثين في هذا الحقل لفهم السياسات والبنى المؤسسية التي تضمن عدم تغول الجيش واستيلاءه على الحياة المدنية، وترسيخ سلطة القادة المدنيين على القوات المسلحة[١].

المطلب الاول

علاقة الجيش بالمؤسسة السياسية في الدول الغربية

غالبا ما تكون الدول الاوربية مستقرة سياسيا واقتصاديا ووضع الجيش فيها هو لحماية امن الدولة القومي ولا يتدخل في السلطة السياسية.

قضية الترتيبات الدستورية والمؤسسية لتنظيم علاقة المؤسسة العسكرية بمؤسسات الدولة الأخرى في عدد من دول العالم التي سبقتنا في طريق التحول الديمقراطي. وقد اخترنا من النماذج التي تغطي مساحة واسعة من البدائل بدءا بالدول الراسخة في الديمقراطية، وهي الدول التي تحولت ديمقراطيا في فترات سابقة وظلت على احترام قيمها والالتزام بإجراءاتها وعملياتها حتى تصبح القيم الديمقراطية جزءا أصيلا من الثقافة السياسية للمجتمع، وقد اخترنا لهذا الغرض نماذج الولايات المتحدة الامريكية

(١)موقع اعواد قش ،الكاتب خبيب زهير،٢٠١٦، http://a٣wadqash.com.

والهند وفرنسا للتعرف على وضع المؤسسة العسكرية فيهما.[١] ومع الموجة الثالثة للديمقراطية والتي بدأت في سبعينيات القرن الماضي، خرجت عدة دول من عباءة الاستبداد تحت حكم عسكري مباشر إلى ساحة الديمقراطية وكان على هذه الدول أن تعالج قضية العلاقة الشائكة بين المؤسسة العسكرية التي كانت في السلطة مع القوى المدنية التي قادت عملية التحول الديمقراطي. ولهذا سنعرض لنماذج دول الجمهورية الفدرالية البرازيلية والجمهورية التشيلية وجمهورية البرتغال. ومع مقدمات انهيار الاتحاد السوفيتي ثم انهياره الفعلي، خرجت الدول الاشتراكية من عباءة نظم كانت تجمع بين الحزب الواحد المسيطر والمؤسسة العسكرية التابعة له.

في الولايات المتحدة الأمريكية لا توجد أية وضعية خاصة للمؤسسة العسكرية فى الدستور، ويتقاسم الرئيس والكونجرس سلطة التحكم بالجيش وما يتعلق به من قرارات. فينص الدستور الأمريكي على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة. ويعين وزير الدفاع والقادة العسكريين. ولا يحتوى الدستور الأمريكي نصوصا تقضى بتشكيل مجلس للأمن القومي، ولكنه مجلس استشاري تابع لرئيس الجمهورية لتقديم المشورة في مسائل الأمن القومي والسياسة الخارجية. يترأس هذا المجلس رئيس الجمهورية ويضم فى عضويته بصفة قانونية نائب الرئيس ووزيري الدفاع والخارجية ويحضره رئيس الأركان ومدير المخابرات بصفتهم مستشارين بالإضافة للعديد من الشخصيات الأخرى كمستشار الرئيس للأمن القومي. أما فيما يتعلق بصلاحيات الكونجرس[٢] .

فقد أعطى الدستور الأمريكي للكونجرس حق إعلان الحرب أو تفويض استخدام القوة ضد دولة بعينها أو جماعة ما، كما أنه مخول دستورياً بتجهيز الجيش الأمريكي ومساندته من خلال سلطة الإشراف على أموال الدولة ويقوم الكونجرس أيضا بوضع قواعد إدارة وتنظيم القوات البرية والبحرية. ويعتمد ويناقش ميزانية الدفاع، حيث تختص لجنة القوات المسلحة في الكونجرس بمناقشة (السياسة الدفاعية بشكل عام،

(١) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩، ص ٥٥.

(٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص١٣.

والعمليات العسكرية الجارية، وتنظيم وإصلاح وزارة الدفاع، وممارسة الرقابة التشريعية). وفيما يتعلق بتنظيم العلاقة بين الرئيس والكونجرس بخصوص قرار الحرب، فإن قانون سلطات الحرب الذى شُرع في سنة ١٩٧٣ يمهل رئيس الجمهورية ٦٠ يوما إذا لم يحصل على التفويض من الكونجرس بشن الحرب، وفى حالة فشل الرئيس في الحصول على ذلك التفويض خلال تلك المهلة يتعين عليه تنفيذ قرار الكونجرس والبدء في سحب القوات الأمريكية من مسرح العمليات.[١]

عندما نحاول أن نبحث في طبيعة أو وصف العلاقة بين الجيش والسلطة، أو بين العسكريين والمدنيين، يجب أن نتذكر المقولة الشهيرة لرئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمنصو، بأن "الحرب هي من الخطورة والأهمية بمكان لتترك أو تؤتمن للجنرالات". لكن "الخبرة العربية" بالعلاقة نفسها في الخمسين سنة الماضية ،جعلت العسكريين العرب يتفقون على مقولة مغايرة تماما مفادها أن "الحكم هو من الخطورة والأهمية بمكان ليُترك أو يُؤتمن للمدنيين". لتتحول النخبة العسكرية إلى صمغ لاصق يصعب انتزاعه من الحياة السياسية .

في الدرجة الأولى حماية الدولة من الاعتداء الخارجي، والمحافظة على الحدود البرية والمياة الإقليمية، والمجال الجوي للدولة. كما يتدخل الجيش أحياناً في حالة فشل أجهزة الأمن المدنية، في السيطرة على الأوضاع الأمنية بداخل الدولة.

وفي أغلب جيوش العالم يتلقى الجيش دعماً من أجهزة عسكرية أخرى فمثلاً الجيش الأمريكي في العراق يتلقى دعماً من البحرية الأمريكية (مشاة البحرية) ومن سلاح الجو (الطيران الحربي

أن انشغال المؤسسة العسكرية بالسياسة بشكل مباشر أو غير مباشر هو أمر خطير مخيف على هذه المؤسسة الرفيعة وتهديد مباشر للأمن القومي للبلاد، إذ يفرغ طاقتها

(١) اندري جيمس ،ثوابت ومتغيرات الجيش الامريكي، ترجمة يوسف امام، الناشر دار صادر بيروت،٢٠١٣،ص٤٤.

في غير مهمتها الرئيسية والجليلة ويجرها إلى أتون الصراعات السياسية. فلا جيش في السياسة ولا سياسة في الجيش.[١]

دور المؤسسة العسكرية هو استخدام وتوجيه قوة السلاح والرصاص لمواجهة الأعداء وحماية الوطن لا إلى أبناء الوطن من رجال ونساء وشباب وأطفال.

المطلب الثاني

علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسة السياسية في الدول النامية

اسباب تدخل الجيش

دراسة العلاقة ما بين العسكر والعمليات السياسية ، عملية معقدة اكثر من كونها مؤشرا لاستيلاء العسكر على السلطة السياسية ، فالقوات المسلحة لها مميزات خاصة بها ، تميزها عن الكثير من الجماعات أو القوى الموجودة في الأنظمة السياسية ، وهي بالضرورة تختلف –أي المميزات – من دولة لأخرى ، وهذه الصفات أو المميزات هي من تلعب دورا كبيرا في تدخل العسكر في السلطة السياسية .

ومن أهم المميزات الخاصة للقوات المسلحة ما يلي :

١- البناء التركيبي للقوات حيث يأخذ الطابع الهرمي والمركزية .

٢- عمليات الاتصال وسهولتها بين أفراد القوات المسلحة .

٣- التنظيم والطاعة للأوامر العليا ، حيث تعتبر هذه الميزة النادرة للعسكر ، وهي الطاعة البيروقراطية للمكتب وللرتبة وليس لحامل هذه الرتبة .

٤- تمتاز القوات المسلحة بأنها منفصلة عن المجتمع المدني ، حيث الزي الرسمي ، وعمليات التلقين لشعارات ومبادئ معينة ، وزرع الأفكار المنسجمة مع رغبة النظام السياسي ما يخلق شعورا بالفخر والانتماء لأفراد القوات المسلحة إزاء بلدهم ،

---

(١) الجزيرة نت ،حاتم عزام، جيش الدولة، ينظر الى رابط الالكتروني :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate

وتجعلهم يعتقدون بأنهم الوحيدون القادرون على تحقيق مفهوم المواطنة الحقة والصالحة . [1]

٥- القوات المسلحة تزودأفرادها بمهارات تعليمية معينة ،وبمرحلة عمرية مبكرة .

٦- تتحكم القوات المسلحة بأدوات ضبط العنف في النظام السياسي .

٧- واخيرا تمتاز القوات المسلحة بأنها فوق الانقسامات الاجتماعية الطائفية أو الدينية ، وهي تجسد المصلحة الوطنية ، والحفاظ على هوية الأمة وثقافتها .

جملة تلك المميزات تفسح المجال واسعا أمام العسكر للتدخل في الشؤون السياسية أو الحكم المدني ، وتدخل العسكر في السلطة السياسية قد يأخذ ثلاثة مستويات وهي :

المستوى الأول : تدخل العسكر بالسياسية بشكل محدود من خلال الضغط والتأثير و"المقايضة" على السياسيين بهدف تحقيق مصالح خاصة بهم، وقد يأخذ تدخلهم صورة تحويل القوة السياسية من حكومة مدنية لأخرى ، أو كقوة داعمة سياسيا للحكومة المدنية أو كجماعة ضاغطة ضمن الجماعات المتوفرة في النظام السياسي باستعمال طرائق ووسائل متعددة أو بصورة الاعتراض على النظام السياسي المدني ، وكله في سبيل خصوصية مصلحتهم أولا واخيرا .

وتدخل العسكر بشكل غير مباشر في الشؤون السياسية أمر مقبول في الكثير من الدول ذات الأنظمة السياسية الحديثة ، لكن شريطة أن يكون محدودا ومنظما، فمثلا حذر الرئيس الأميركي "ايزنهاور" عام ١٩٦١م من العلاقة بين العسكر والصناعات المعقدة، حيث من الممكن أن يسيطروا على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، فحجم ميزانية الدفاع الأميركية ودرجة تعقيد الصناعات الحربية والتداخل ما بين السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية زاد من حدة المخاوف من أن القوات

---

(١) مجلة الحوار المتمدن، تدخل العسكر في السياسة : محاولة فهم طبيعة الانقلابات العسكرية، العدد٣٢١١، ٢٠١١/١/٢٩.ينظر الى راب الالكتروني :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

المسلحة الأميركية تمارس تأثيرا كبيرا وواضحا على عمليات صنع القرار في البيت الأبيض ، رغم أن السلطة العليا في يد السياسيين. [١]

المستوى الثاني : التدخل المباشر للعسكر

والتدخل المباشر للعسكر في السياسة يمكن أيضا أن يحدث في أي نظام سياسي حيث يمارس العسكر ضغطا مباشرا من اجل تحقيق أهداف سياسية معينة ، أو لخلق ظروف معينة يتم من خلالها تغيير الحكومة المدنية القائمة لخلق شكل الحكومة التي يريدون فرض سلطاتهم عليها .

ومثال على ذلك ، تدخل القوات المسلحة بشكل مباشر في كينيا وتنزانيا وأوغندا سنة ١٩٦٤م وكان سبب التدخل لتدني الرواتب العسكرية ولعدم ترقية عدد من الضباط الأفارقة وكان هدفهم هو لتغيير الحكومة المدنية بأخرى تحقق مصالحهم .

ومثال آخر تجلي في تدخلات العسكر المستمرة وبشكل مباشر في أسبانيا ، حيث لعب الجيش الإسباني دورا مهما في السلطة السياسية منذ الحرب الأهلية بقيادة فرانكو عام ١٩٣٦ وبعد وفاة فرانكو عام ١٩٧٥ نظرت القوات المسلحة إلى التطورات التي تلت مرحلته ، بنوع من الريبة والشك ، حيث ناهضت الحكومة المدنية التي سعت إلى التقليل من حجمها آنذاك واعترض العسكر كذلك على الأحزاب اليسارية كالشيوعية والاشتراكية ومشاركتها في الحكم، وتمثل هذا جليا في انقلاب عام ١٩٨٢ ، ولكن بعد قبول إسبانيا في الحلف الأطلسي وعضويتها في السوق الأوربية المشتركة "الاتحاد الأوروبي" اضعف هذا من دور الجيش ، وحالت دون تدخله المباشر في السلطة السياسية ، ويمكن قياس هذا المستوى كذلك على حالة تركيا التي تعتبر مثلا صارخا لتدخلات الجيش المباشرة في الشؤون السياسية .

فالوضع في تركيا لا يختلف عن وضع العسكر المباشر في أغلب الدول العربية والإسلامية، فالعسكر في الاساس موجودون في تركيا في كل شاردة وواردة، في الدستور والقوانين وفي الممارسة العملية، ورغم الانتصار الكاسح الذي تحققه

---

(١) الحوار المتمدن،٣٢١١.

الأحزاب السياسية كما هو حال حزب العدالة والتنمية ، فإن الجيش التركي لا يهمه كثيراً أن يقرأ تصورات وتصويت الشعب ضد تدخل العسكر في السياسة ، واذا فهم مغزى الشعب فسره على أنه تهديد لطبيعة النظام ووحدة البلاد ، وبالتالي ضرورة استمرار التدخل الفاضح في الحياة السياسية.

المستوى الثالث : استلام العسكر للسلطة :

عندما يتحول دور العسكر من عملية التغيير عند حدوث الانقلاب العسكري أو التدخل المباشر إلى عملية تحوير السلطة فان هذا بالضرورة يعني رغبة القوات المسلحة في إدارة دفة النظام السياسي ، وتمويه الحكومة المدنية بحكومة عسكرية، وهذا ما حدث سابقا في مصر على اثر انقلاب الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م ، كما حصل في سوريا منذ عام ١٩٤٥ وحتى بداية السبعينات عندما سعى الجيش إلى تبديل سلسلة حكومات مدنية ، مما أدى إلى تسلمه مقاليد الأمور وخلع البزة العسكرية .

وسيطرة العسكر على مقاليد الأمور بدلا من الحكومة المدنية ، قد يكون مرحبا به ومشروعا إذا كانت تدخلاتهم واحدة أو اكثر من المبررات التالية :

١- إذا كانت الشرعية السياسية للمؤسسات وللقادة السياسيين مشكوكا فيها .

٢- إذا لم يحظ النظام السياسي القائم بالاحترام من قبل المجتمع .

٣- وقد يرحب بالعسكر كوسيلة لمحاربة الفساد السياسي والإداري ، كما حدث في مصر عام ١٩٥٢ .

٤- ضعف مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وفشل الحكومات المدنية في تصويب الأوضاع وخصوصا إذا كان ذلك ينعكس على مستوى تطور وتقنية القوات المسلحة عسكريا .

٥- غياب الأحزاب السياسية وحرية التعبير والاستقرار السياسي ، وفقدان مظاهر الديمقراطية وعدم توفر قاعدة لاتحادات العمال والنقابات التجارية والمهنية والفنية .

٦- معارضة العسكر لتدخل الدول الكبرى في شؤون بلاده السياسية من خلال المساعدات الخارجية بكافة أنواعها ، قد تكون مبررا آخر ، أو على العكس ، بمعنى تدخله للحفاظ على مصالح الدول الكبرى المانحة لهذه المساعدات من اجل تنمية بلاده اقتصاديا وتجاريا وعسكريا، كما حدث تماما بانقلاب العسكر في تشيلي على حكومة الليندي عام ١٩٧٣ بهدف تشكيل حكومة عسكرية موالية للولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مصالحها هناك .[١]

والعالم العربي والإسلامي مشهود له بدور العسكر المباشر في السياسة واستلام الحكم عبر الانقلابات ، فالجيش في أغلب الدول العربية والإسلامية ليس للدفاع عن الحدود بل لترؤس السلطة السياسية عبر الانقلابات التي لا تنقطع.

(١) تشاغلار كيدير ، من قيود العسكر الى قيود بروكسل، مجلة معلومات ، المركز العربي للمعلومات ،العدد٧٣ ،٢٠٠٩، ص٧١.

المبحث الثاني

النظام السياسي التركي

المطلب الاول: المؤسسات الدستورية

صنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظامٌ برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء. لكن دارسي أنظمة الحكم يحارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية، وخصوصاً بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط ؛ فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام ٢٠٠٣حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام ١٩٨٢ والمعمول به حالياً، ونظراً لتوجه حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى طرح تعديلاتٍ جديدة مستقبلاً، فإن دراستنا في هذا الجانب ستقتصر ، وعلى نحو موجز ، على ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث.[١]

السلطة التشريعية

خول الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية ، وطبقاً للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها على نحو التالي[٢]:

١. سن وتغيير وإلغاء القوانين.

٢. مراقبة مجلس الوزراء والوزراء.

---

(١) رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩، ص ٨٥.

(٢) محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٥.

٣. السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة.
٤. مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.
٥. القرار بشأن طباعة العملة.
٦. القرار بشأن إعلان حرب.
٧. الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية.
٨. القرار بشأن إعلان العفو العام والخاص.
٩. تعديل الدستور.
١٠. الموافقة على خطط التنمية.
١١. إعداد النظام الداخلي للبرلمان.
١٢- إقرار المراسيم والتعديل أو الرفض.
١. تصديق قرار حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وتمديد المدة والإزالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة.
٢. تصديق المراسيم التي يصدرها مجلس الوزراء الذي يجتمع برئاسة الرئيس في حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية.
٣. انتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب البرلمان.
٤. انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.
٥. انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون.
٦. انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي وأعضائه.

٢-السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية.

فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. يتم حالياً انتخاب الرئيس باقتراعٍ شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط. وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء مزيدٍ من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة

نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصاً إذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى العدالة والتنمية على نسبة ٥١% من أصوات الناخبين الأتراك.[١]

وبحسب دستور عام ١٩٨٢، يعد رئيس الجمهورية مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية. ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ.

كما أنه يصدر قرارات لها قوة القانون بما يتمشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه ويبلغ المجلس نفسه بإجراء الاستطلاعات والتحقيقات والتفتيش. فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (١٠٤) من دستور ١٩٨٢ قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و٢٥ % من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة.[٢]

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحياتٍ تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

---

(١) تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أيار ٢٠١٤، http://studies.aljazeera.net

(٢) نا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، دون دار نشر، ص ١٥.

٣-السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي. يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقًا لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم. ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقًا لقناعتهم الشخصية واستنادًا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

يشير الدستور التركي لعام ١٩٨٢ [١] الى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني ، واذا ما نظرنا الى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور العام ١٩٨٢ ، من الناحية النظرية ، فأننا لن نرى ما يميزه على أعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الاطر ، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على أيقاع العلمانية الاتاتوركية التي يحميها الجيش ، وعلى هذا فهو علماني متشدد تجاه وجود البيت في الفضاء الفضاء العام في بلد شكل في وقت من الاوقات مركزا" للحضارة الاسلامية لعدة قرون ، و٩٩% من شعبة من المسلمين .

ونتيجه لهذا الاطار المحدود ، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج ، حتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد تغييرا" على هذا الصعيد كان الجيش يتدخل لأجهاضه وأعادة الامور الى نصابها من جديد. لكن الحقيقة إن تجربة حزب العدالة والتنمية منذ العام ٢٠٠٢ ، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا إنموذجا" يلفت الانتباه ، ليس لما ينصب عليه نظرا" وأنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تم تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الاقليمي وقد أصبح الجميع يتحدث الان عن " الإنموذج التركي " الذي يتمحور عادة حول ثلاث قيم أساسية هي: الديمقراطية والعلمانية والاسلام .

لم ينبثق حزب العدالة والتنمية من العدم ، فقد نشأ من سلسة من الحركات والاحزاب الاسلامية في تركيا ، تطورت وتعلمت وتغيرت على مدى مده ٣٥ عاما"

---

(١) إعتمدت تركيا عدداً من الدساتير من العام ١٨٧٦ ، إذ وضع اول دستور في عهد الدولة العثمانية مروراً بدستور ١٩٢١ ودستور ١٩٢٤ دستور ١٩٦١ ودستور ١٩٨٢ الذي خضع لعدة تعديلات في الاعوام ١٩٩٥ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ .

، لكن حزب العدالة والتنمية كان أول حزب يتحرر من النفوذ الاسلامي الاكثر تقليدية لنجم الدين أربكان الذي قاد أربعة أحزاب أسلامية متتالية خلال المده ١٩٧٠ – ١٩٩٧ . مع حظر كل منها في نهاية المطاف .

وتتمتع تركيا بنظام سياسي شبيه بالانظمة الديمقراطية الغربية . فقد نص الدستور على مبدأ فصل السلطات والتي تتمثل بـ :

و تبنى مؤسسوا حزب العدالة والتنمية ما أطلق عليه " الديمقراطية المحافظة " ، وهي: نظام سياسي وأجتماعي توفيقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الانسانية والعقلانية من جانب آخر ، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والمحلي وتحترم الاخر وتؤمن بخصوصية الذات وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها ، وتؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند يسير الامور عن طريق الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات بتحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع بما يسهم في أيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع ودون أستقطاب أو أستئثار . [١] أن تأسيس العدالة والتنمية في العام ٢٠٠١ وحصولة في أنتخابات نوفنبر / تشرين الثاني من العام ٢٠٠٢ على ٣٤% من الاصوات وتبنيه لأيديولوجية ديمقراطية محافظة جعلته يبدو متواصلا" مع الخط السياسي للحزب الديمقراطي في الخمسينات ولحزب العدالة في الستينيات ، والسبعينيات وللوطن الام في الثمانينيات ومن ثم قدر له الاستمرار ، وكل هذه الاحزاب بدرجة ما هي: (ديمقراطية محافظة) أي أنها تحترم الاسلام كهوية للدولة وترفض العلمانية الاستئصاليه وتحاول أن تدعو لعلمانية متسامحة كما في الغرب وأذا كان تورغوت أوزال أسس الجمهورية الثانية ، فأن رجب طيب أردوغان يؤسس لجمهورية ثالثه . [٢] ويهدف مشروع الحزب في النظام السياسي الى تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الاحزاب الاسلامية عن طريق التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوته تتعارض مع

---

(١) كمال السعيد حبيب ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مجموعة باحثين ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص١١٦ .

(٢) أبراهيم الداقوقي ، الاسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، صحيفة النهار ، ٢٠٠٢/١١/٢٩ ، متوفر على الموقع التالي : WWW . alnahar . n . com

طبيعة النظام القائم في الدولة ، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهات ما دام تهيأت البنية الداخلية لذلك ، ورضي الفاعلون الاساسيون في هذا النظام عن نتائج الإنموذج الذي يمثله حزب العدالة والتنمية . [١] وقد أستئنفت حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الاصلاحي الذي كانت حكومة أجاويد السابقة قد بدأته عن طريق تقديم لآئحة تضم العديد من الاصلاحات الى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ(الرزمة السادسة) المتعلقة بـ(معايير كوبنهاكن) ، والتي تهدف الى التوفيق بين بنية تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الاوربي وذلك بتاريخ ٢٦ حزيران من العام ٢٠٠٣ . [٢]

المطلب الثاني

انقلاب كنعان ايفرين ودور الجيش بالحفاظ على مبادئ اتاتورك

حدث الانقلاب العسكري في تركيا في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠، والذي تزعمه الجنرال كنعان ايفرين مع عدد من الضباط، حجتهم فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية كما وضعها اتاتورك، وكان المبدأ الرئيس فيها الفكر الكمالي واعتقادهم بأن سبب تدهور الامبراطورية العثمانية واندحارها عسكرياً كان لارتباطها بالأقطار العربية والإسلامية، وكان تخوفهم من الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي في الانتخابات التركية، وكان الانقلاب مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية، التي فقدت حليفها الرئيسي في المنطقة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فتلقت تركيا مبالغ كبيرة من المساعدات الاقتصادية، من قبل منظمة التعاون والتنمية، والمساعدات العسكرية من حلف شمال الأطلسي. وخلال الثلاث سنوات الأولى من الحكم العسكري بعد الانقلاب تم إعدام ٥٠ شخصا واعتقال ٦٥٠.٠٠٠ شخص ومحاكمة الآلاف، ووقوع ٢٩٩ حالة وفاة بسبب التعذيب، و٣٠ ألفا آخرون فضلوا المنفى، واختفى

(١) كمال السعيد حبيب ، الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة لحالة حزب الرفاه (١٩٨٣ – ١٩٩٧) رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص – ص ٣٥٣ – ٣٦١ .

(٢) جمال كركولي ، أزمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧ ، دراسات أقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية . جامعة الموصل ، العدد ١٠ ، السنة الرابعه نيسان ، ٢٠٠٨ ، ص ٢١٠ .

كثيرون آخرون ، وكان ثالث انقلاب تشهده تركيا خلال ٢٠ عاما (بعد انقلاب ١٩٦٠ وانقلاب١٩٧١). شكل هذا الانقلاب ملامح البلاد لثلاثة عقود، كما يعتبر هذا الانقلاب الأكثر دموية. [١]

ومن أهم أسباب الانقلاب فشل حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات، وقام الجيش التركي بنهج سياسة النزاع، لتصعيد التوتر وتأجيجه وخلق جو ملائم لظهور العنف السياسي بين اليساريين واليمينيين، الذين خاضوا حربا بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. فتم حل البرلمان والأحزاب السياسية وتولى كنعان إيفيرين رئاسة مجلس الأمن القومي التركي وتولى مهمة تسيير شئون البلاد إلى حين إجراء انتخابات رئاسية، والتي أسفرت عن انتخابه رئيسًا في نوفمبر ١٩٨٢بنسبة "٩٠% " من الأصوات، ثم قام بعرض دستور جديد على استفتاء قام فيه بتحصين نفسه وجنرالات الانقلاب من المحاكمة في المادة ١٥، وعزز الدستور من دور الجيش في الحياة المدنية بذريعة حماية الجمهورية والعلمانية في المادتين ٣٥و ٨٥ من الدستور التركي. وبعد مرور ٣٠ عامًا على الانقلاب تمكن حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان من تعديل عشرات المواد من ذلك الدستور، بما فيها حصانة العسكر، الأمر الذي سمح للمحاكم متابعة الانقلابيين واصدار في حقهم الحكم المؤبد.[٢]

نتائج الانقلاب

شهدت تركيا عام ١٩٧٩ ومطلع عام ١٩٨٠ حالات عنف وتوتر سياسي ماسهم الامر الذي دفع كنعان البزن رئيس الاركان العامة الى توجيه انذار شديد اللهجة الى زعماء الاحزاب السياسية مهددا اياهم بان الجيش سيقوم بالاستيلاء على السطلة اذا ضل الصراع والنافر بينهم وتزامن تلك الاحداث مع انتهاء رئاسة فخري كوروتورك في السادس من نيسان ١٩٨٠ ولم يتدخل المجلس الوطني التركي الكبير ومجلس الشيوخ الى اقرار حاسم بهذا العدد مما عرض البلاد اللازمة رئاسية دفعت كنعان ايفرن

(١) لقمان عمر محمود ، البنية السياسية للنظام التركي ،ص٥٦.
(٢) كنعان إيفرين: رحل مهندس الانقلاب الأخير ، ترجمة وتحرير نون بوست،مجلة ن بوست ٢٠١٥/٥/١١، http://www.noonpost.org/content/6607

لتوجيه الانذار للاحزاب والجهات المعنية محذر بالإسراع بانتخاب رئيس جمهورية [١].

وان ما جعل العسكريون يصرون على التدخل وتنفيذ الانقلاب هو وقوع مادتتين مهمتين هي تزعم نجم الدين اربكان زعيم حزب الانقاذ الوطني لحشد جماهيري كبير في المركز الاسلامي في مدينة قونية ٦ ايلول ١٩٨٠م ، ارتدى فيه المشاركون الطرابيش المحظور ارتدائها منذ عام ١٩٢٣ معلنا عن رفضه لمبادئ اتتاتورك كما ردد المتظاهرين شعارات اسلامية كما دعى نجم الدين تركيا الى قطع علاقاتها مع الكيان الصهيوني مماكد لدى كنعان ايفرن وبعض العسكرين ان بوادر ثورة اسلامية في تركيا على وشك الوقوع على غراء ماجرى في ايران وثانيا الخطاب الذي القاه (بولنت اجويد) في تجميع العمال في انقره ذكر قائلا "على العمال ان لايعدو انفسهم مشاهدين في مباريات كرة القدم فلقد حان الوقت لغزو الساحة) الامر الذي ضره العسكريون بأنه اشارة مباشرة للعمال اليساريين للخروج للشارع .[٢]

نتيجة لذلك قاد الجنرال كنعان ايفرن رئيس اركان الجيش انقلاب عسكري فجر يوم الجمعة ١٢ ايلول ١٩٨٠م اطاح بحكومة سليمان ديمريل وتضمنت البيان العسكري الاول في ظهر اليوم من خلال محطة الاذاعة والتلفزيون الاسباب التي دفعت باتجاه هنا الانقلاب وتوضيح طبيعة مؤكدا (ان اسوء ازمة في بلدنا كانت تهدد بقاء الدولة والشعب) وتطرق البيان الى تفاصيل الاسباب مثل تجزئة المجتمع في الانهيار الاقتصادي والفوضى محملا الاحزاب والسياسين مسؤليتها[٣].

كما اعلن كنعان ايفرن عن تشكيل مجلس قيادي خماسي يمثل الجنرال كنعان ايفرن واربعة آخرون هما الجنرال تحسين شاهين قائد الشرطة وعرف بأسم مجلس الامن القومي الذي بقى هذا المجلس يحكم تركيا حتى الانتخابات العامة في تشرين الثاني

---

(١) خضير البديري ، التاريخ ، المعاصر تركيا وايران، مؤسسة المنتدى ،الطبعة الثانية ،بيروت ٢٠١٥ ، ص٣٧٤.

(٢) نوال عبد الجبار ،سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ، ١٩٦٠ ، ١٩٨٠ ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٢ص١٤٧.

(٣)فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي ، وحمدي حميد الدوري ، بيت الحمكة ، بغداد . ٢٠٠٠، ص٤٠٦.

١٩٨٣ موقد برر ايفرن بعد اربعة ايام من وقوع الانقلاب ان الهدف من السيطرة الجيش هو الحفاظ على الوحدة والقضاء على الفوضى[١] .

ساعد الموقف الخارجي من الانقلاب في تشكيل اول حكومة تركية برئاسة بولنت اولوصو في ٢١ ايلول ١٩٨٠ فوضت بالسلطة التنفيذية من مجلس الامن القومي وشرعت في ممارسة اعمالها ومثلت المرحلة التي تلت الانقلاب العسكري مرحلة مهمة تميزت بسماتها بعد ان عقد العسكريون العوم من اجل ازالة كل معوق يعترض العمل ضمن المبادئ الاتاتوركية وبشكل لا يدعو الى التدخل العسكري في المستقبل ولذلك يمكن القول ان الانقلاب العسكري ١٩٨٠م ،يمثل حدثا وضع تركيا على اعتاب مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر[٢].

قد برر الجيش تدخله في السياسة وبالتالي قلب النظام بسبب الصراع بين اليمين واليسار وكان تتجه الانقلاب بلغ عدد القتلى اكثر من (٥٠٠) قتيل فضلا عن الازمة الاقتصادية والتضخم الذي وصل الى اعلى من ١٠٠% وتوقف الفعاليات الصناعية ، وقام الانقلابيون بحجز قادة الاحزاب السياسية الرئيسية واعتقال (٣٠،٠٠٠) من الافراد وادانة اكثر من (٢٠) من السياسيين وتنفيذ حكم الاعدام فيهم وتقييد الصحافة ونقابات العمال والتجمعات العامة[٣].

(١) ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية في تركيا، جامعة الموصل ١٩٨٧،ص١٨٣.
(٢) نوال عبد الجبار سلطان طاهر ،مصدر سابق ،ص١٧٢.
(٣)الدكتور :احمد نوري النعيمي ،الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٠ ، ط ١، ص ٢١٩.

المبحث الثالث

المحاولة الانقلابية الاخيرة ٢٠١٦

لا أحد ينكر أن أفكار القوى السياسية غير متطابقة مع بعضها البعض في كثير من القضايا والنظرة إلى الأمور ومستقبل البلد. وقد تنامت هذه الصراعات بعد الجدل القائم حول الرغبة المتمثلة في تحويل نظام الحكم في تركيا إلى نظام رئاسي بدلاً من البرلماني، وفي الاختلاف في التعامل مع الأحداث،

المطلب الاول

اسباب الحاولة الانقلابية ٢٠١٦

الانقلاب على السلطة

الانقلاب كان حصيلة متغيرات عدة ، وهذا ما صرح به زعيم الانقلاب ايضاً ، الذي اوضح بان الانقلاب ليس كباقي الانقلابات وانما جاء نتيجة حتمية للظروف القاسية التي تعيشها تركيا حسب ادعائه، ولهذا جاء الانقلاب – وبحسب ادعائهم – ليعيد الصيغ الديمقراطية للبلاد . ويمكن تحديد اهم اسباب الانقلاب بما يأتي :

العنف السياسي التي تعاني منها تركيا والى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية ، والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة ، اذ ان كلاً منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها على وفق مشيئته ومبادئه واهدافه ، وهذا قاد الى تصادم هذه القوى مستخدمين اساليب العنف الثوري في ذلك ، ومما زاد في تفاقم وتعميق العنف تعدد القوميات والاقليات والاديان .[١]

عاشت تركيا خلال السبعينات من القرن الماضي ، حالة اضطرابات سياسية حادة ، وبلغت احداث العنف السياسي في السنتين الأخيرتين قبل انقلاب عام ١٩٨٠ ذروتها ، فعلى حسب تقرير غير منشور اعدته رئاسة اركان الجيش التركي ان عدد القتلى اكثر

(١) انقلاب عام ١٩٨٠م في تركيا موقع الدكتور احمد شاكر العلاق، جامعة الكوفة – كلية الاداب – قسم التاريخhttps://ahmedalalaq.wordpress.com/2

من (٤٠٤٠) شخصاً من نيسان ١٩٧٨ وحتى ايلول ١٩٨٠ ، وان اكثر من (٢٣٠) عضواً من افراد القوات المسلحة قتلوا في عمليات العنف .

وتعود اسباب العنف السياسي التي تعاني منها تركيا الى تعدد القوى والحركات السياسية الداخلية ، والتي تتصف بالافكار والمبادئ والممارسات المتخاصمة والمتناقضة ، اذ ان كلاً منها يريد السيطرة على اوضاع الدولة والمجتمع ويسيرها على وفق مشيئته ومبادئه واهدافه ، وهذا قاد الى تصادم هذه القوى مستخدمين اساليب العنف الثوري في ذلك ، ومما زاد في تفاقم وتعميق العنف تعدد القوميات والاقليات والاديان . واختلفت جماعات الضغط الواحدة عن الاخرى في المصالح والقيم والاهداف ، فالنقابات العمالية التي ادت دوراً في نشر الدعايات والإشاعات السياسية والاقتصادية في المصانع واقامة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان مما اوقف المصانع عن العمل ، وادى الى انخفاض الانتاج وشحة البضائع في الاسواق وارتفاع اسعارها . وظهرت الحركات الطلابية التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية ، واصبحت الجامعات تحت امرتهم بحيث كانت مسرحاً للجدل والنقاش والتصادم بالسلاح بين الطلبة مما ادى الى الانغلاق والتعطل عن الدراسة . فضلاً عن الصراعات الدينية المذهبية . والصراعات القومية[١].

المطلب الثاني

الاثار السياسية للمحاولة الانقلابية ٢٠١٦

خصصت جلسة خاصة من المؤتمر لمناقشة مسألة "مقاومة الانقلابات في الديمقراطيات الفتيّة في ضوء الانقلاب التركي الأخير" ،وقدم خلالها الباحث أحمد أويصال ورقة بعنوان: "العلاقات المدنية – العسكرية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية"، جاء فيها أنّ التدخل العسكري عام ١٩٩٨ الذي أطاح نجم الدين أربكان تسبب في أزمات اقتصادية وسياسية طاحنة، وهذا ما مهّد الطريق للفوز الكبير لحزب

(١) احمد شاكر العلاق،نفس المصدر.

العدالة والتنمية الذي أحرز تأييدًا واسعًا، بالنظر إلى أنه حزب غير مرتبط بالعسكر.[١]

وقد اهتمّ حزب العدالة والتنمية بالمدنيين الأتراك من خلال تبنّيه التعديلات الدستورية والمطالب الشعبية، وسرعان ما بدأ التحكم في الشؤون الخارجية والأمنية التي طالما احتكرها الجيش. وساعدت زيادة نفوذ حزب العدالة والتنمية جمعية غولن على الانتشار في مؤسسات الدولة، بعد أن توطد ائتلافها مع حزب العدالة والتنمية، على نحو خاص، بعد محاولة الانقلاب عام ٢٠٠٧، ومن ثمّ زاد اختراقها للدولة، وتمكنت جمعية غولن من التأثير داخل الجيش وبث دعوتها بين الرتب العالية. وبعد فشل محاولتها المتمثلة بإطاحة حزب العدالة والتنمية عام ٢٠١٣ من خلال دعوى قضائية باطلة بحجة الفساد، لجأت إلى محاولة الانقلاب في تموز/ يوليو ٢٠١٦، ولكنّ المحاولة فشلت، وهو ما فتح صفحة جديدة في العلاقة بين العسكر والحكومة المدنية في تركيا.

من جانبه، قال الباحث التركي مراد يسيلتاس إنّ الإجراءات التي اتخذها أردوغان والحكومة التركية في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة مست تركيبة القوات المسلحة وتنظيمها ترسم معالم "تحوّل" فعلي للجيش التركي.

وما لبثت أن بدأت حملة اعتقالات بحق المشاركين في الانقلاب، حيث تم اعتقال حوالي ثلاثة آلاف عسكري بينهم ذوو رتب رفيعة، وذلك حتى ظهر السبت الموالي للانقلاب. كما تم إصدار مذكرة توقيف بحق قائد اللواء ٥٥ مشاة الجنرال بكر كوجاك، وأقيل خمس جنرالات و٣٤ ضابطا رفيعا من وزارة الداخلية بأمر من الوزير أفكان علي. كما أعلنت وسائل إعلام تركية أن أجهزة القضاء عزلت ٢٧٤٥ قاضيا، بينما تم اعتقال نحو مئة عسكري بقاعدة جوية بديار بكر على خلفية المحاولة الانقلابية ،من الصعوبة بمكان أن يمر هذا الحدث المفصلي في تاريخ تركيا الحديث دون تداعيات مهمة ومفصلية في مستقبل المشهد الداخلي التركي ومسيرة العدالة والتنمية بشكل عام.

---

(١) الجزيرة نت،الانقلاب الفاشل في تركيا،http://www.aljazeera.net/.

ففي المقام الأول، يمكن أن يكون فشل هذه المحاولة عاملا حاسما في إسدال الستار نهائيا أمام أي انقلاب قادم، بعدما فشلت في ذلك كل الأضرار التي تسببت بها الانقلابات الأربعة السابقة ومحاكمات القادة والضباط وإنجازات تركيا مؤخرا. ذلك أن صدى الفشل والضغوط المعنوية الشديدة على المؤسسة العسكرية إضافة للإجراءات المتوقعة في توقيف المشتركين في الانقلاب سيكون لها أثر مباشر على ذلك.

ومن المزمع إغلاق جميع الأكاديميات العسكرية، كما أن القوات المسلحة التركية ستصبح خاضعة لقيادة وزير الدفاع، ما يتيح للحكومة ممارسة سيطرة أكبر عليها. الدروس التي يستمدّها حزب العدالة والتنمية من المحاولة الانقلابية واضحة: إذا كان يريد جيشاً مسيَّساً يساعد على تحقيق مصالح الحزب الخاصة، يجب إخضاعه لسيطرة شديدة ومتأنّية كي لا يحدث انقلاب جديد.[١]

(١) دروس من المحاولة الانقلابية في تركيا،شبكة صدى http://carnegieendowment.org/sada/،

الخاتمة

احتلت المؤسسة العسكرية ولازالت دورا أساسيا في النظم السياسية المختلفة وذلك استنادا الى دورها الوطني المتضمن حماية البلاد من الاعتداءات الخارجية فضلا عن حمايتها لوحدة نسيج بلادها الاجتماعي .

ــ ان الدور الوطني المشار إليه تتضاعف أهميته في الدول الوطنية التي أفرزتها الموجة الثانية من التوسع الرأسمالي حيث شكلت السلطة التنفيذية بأجهزتها الأمنية والعسكرية أداة أساسية من أدوات بناء الدولة الوطنية ، واستنادا الى ذلك يعتبر الجيش الجهاز الأساسي المنظم والمنضبط في منظومة البلاد السياسية.

_تتحدد مهمة الجيش في الدفاع عن الوطن والمحافظة على سيادته وحماية الدستور ،والقانون ويستبعد استخدامه في حل المشاكل والنزاعات الداخلية ولتحقيق هذه المهمات، من الطبيعي ان يكون موقع الجيش داخل الثكنات العسكرية وان تنحصر واجباته في الدفاع عن الحدود وارض وودة الوطن . وبذلك يصان النظام الديمقراطي ويحمل من مخاطر الجنوح نحو السطلة والتآمر

–لاتوجد ثمة حدود واضحة بين الجيش للدفاع واخر للهجوم البلاد ، فذلك يعتمد على عوامل كثيرة التدخل ضمنها النوايا والطموحات المشروعة وغير المشروعة .

– وتبقى المؤسسة العسكرية في المطاف الاخير ،اداة السياسة في تحقيق مآربها وخططها ، فلا يمكن ان نتصور جيشا للدفاع في ظل عقيدة سياسة هجومية او بالعكس ، بل يجب ان يكون هناك تطابق بين الاستراتجية العامة وتفاصيلها الجزئية .وما نطمح اليه مستقبلا هو اجيش للدفاع الوطني بحجم وتسليح ينسجم مع ساسة البلد الدفاعية ومع المتطلبات الملحة للتنمية الشاملة التي تحتاجها بلادنا.

المصادر

القران الكريم

اولا: الكتب

١- ابراهيم خليل احمد ، الاحزاب السياسية في تركيا، جامعة الموصل ١٩٨٧.

٢- احمد نوري النعيمي ،الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط، ط ١، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠١٠.

٣- اندري جيمس،ثوابت ومتغيرات الجيش الامريكي، ترجمة يوسف امام، الناشر دار صادر بيروت،٢٠١٣،ص٤٤.

٤- تشاغلار كيدير ، من قيود العسكر الى قيود بروكسل، مجلة معلومات ،العدد٧٣،المركز العربي للمعلومات،٢٠٠٩.

٥- جمال كركولي ، أزمة الرئاسة التركية ٢٠٠٧ ، دراسات أقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية . جامعة الموصل ، العدد ١٠ ، السنة الرابعه نيسان ، ٢٠٠٨.
٦- حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، دون دار نشر.
٧- خضير البديري ، التاريخ ، المعاصر تركيا وايران، مؤسسة المنتدى ،الطبعة الثانية ،بيروت ٢٠١٥.
٨- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩،.
٩- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة سلمان داود الواسطي ، وحمدي حميد الدوري ، بيت الحمكة ، بغداد . ٢٠٠٠.
١٠- كمال السعيد حبيب ، الاسلام والاحزاب السياسية في تركيا ، دراسة لحالة حزب الرفاه (١٩٨٣ – ١٩٩٧) رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٦ .
١١- كمال السعيد حبيب ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، مجموعة باحثين ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٢- لقمان عمر محمود ، البنية السياسية للنظام التركي والمتغيرات الخارجية ، النظام السياسي العربي والاقليمي ، التغيير والاستمرارية ، سلسلة شئون أقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، ع٢٦ ، ٢٠٠٩ .
١٣- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، ١٩٩٨.

ثانيا: المواقع الالكترونية

١- أبراهيم الداقوقي ، الاسلام التركي إحياء للمشروع النهضوي المؤجل في الشرق، صحيفة النهار ، ٢٠٠٢/١١/٢٩ ، متوفر على الموقع التالي : WWW . alnahar . n . com .

٢- انقلاب عام ١٩٨٠م في تركيا موقع الدكتور احمد شاكر العلاق، جامعة الكوفة، كلية ، الاداب ، قسم التاريخ

٢https://ahmedalalaq.wordpress.com/

٣- كنعان إيفرين: رحل مهندس الانقلاب الأخير ، ترجمة وتحرير نون بوست،مجلة ن بوست ٢٠١٥/٥/١١،
٦٦٠٧http://www.noonpost.org/content/

٤- ٥٩http : \\ www . aljazeera . net \ NR \ \exeres \ C . F . htm٤AES – ٤١ A- ٣DO

٥- تحدي الصلاحيات خيارات أردوغان في معركة الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات، ٣ أيار ٢٠١٤،

http://studies.aljazeera.net

ثالثا: المجلات

٦- مجلة الحوار المتمدن، تدخل العسكر في السياسة : محاولة فهم طبيعة الانقلابات العسكرية، ،العدد٣٢١١، ٢٠١١/١/٢٩.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid